

انعقدت يوم 3 ماي 2021 جلسة استماع عدد 5 للملف الخطوط الجوية التونسية أمام الدائرة الجنائية المتخصصة في العدالة الانتقالية بتونس.

حضر ممثل عن محامون بلا حدود 'Avocats Sans Frontières' كمراقب وتمكّن من الوصول إلى قاعة المحكمة: [احمد الموحلي]

المكان: المحكمة الابتدائية بتونس	
توقيت انطلاق الجلسة: 10H05	توقيت رفع الجلسة: 12H50
رقم القضية (حسب الدائرة): 25	
قائمة المنسوب إليهم الانتهاك:	
1. الزين العابدين بن علي 2. رفيع دخيل 3. نبيل شتاوي 4. محمد الحبيب بن سلامة 5. الطاهر شعبان بالحاج علي 6. يوسف ناجي 7. علي ميعاوي 8. محمد بن علي غلالة 9. البشير ساسي 10. عبد العزيز الجبالي 11. حافظ بالخيرية 12. أحمد سليم 13. سلوى مليكة 14. محمد العبيدي 15. حياة بن علي	
القائمين بالحق الشخصي:	
لا أحد	
الوقائع:	
حسب التقرير الشامل لهيئة الحقيقة والكرامة: في سنة 1996 تم إنتداب سلوى مليك شقيقة زين العابدين بن علي كعون إداري بشركة الخطوط التونسية بصفة مباشرة عن طريق المحابة ودون أن تتوفر لديها الشروط القانونية. وكان هذا الانتداب صوري إذ كانت تتقاضى راتبا شهريا بدون القيام بأي عمل وذلك قصد تمتيعها بجملة من الامتيازات العينية والمالية التي تقدمها الشركة لموظفيها.	

في سنة 1997، صدر قرار عن الإدارة العامة للخطوط التونسية بإلحاقها للعمل بالتمثيلية العامة للشركة بفرنسا مما مكنها من امتيازات إضافية.

حسب الخبراء تقدر قيمة الضرر الحاصل للشركة كما يلي:

- محمد الحبيب بن سلامة بمبلغ 501.106.581 دينار.
- علي الميعاوي بمبلغ 30.150.493 دينار.
- محمد غلالة بمبلغ 147.296.797 دينار.
- بدر العزيز الجبالي بمبلغ 109.992.292 دينار.
- البشير بن ساس ي بمبلغ 186.526.402 دينار.
- الطاهر الحاج علي بمبلغ 2.723.332 دينار.
- رفيع دجيل بمبلغ 193.089.230 دينار.
- يوسف ناجي بمبلغ 169.753.120 دينار.
- نبيل الشتاوي بمبلغ 328.841.050 دينار.
- سلوى مليكة وحياء بن علي بمبلغ 1.195.885.721 دينار.

التهم حسب النص القانوني و على معنى المجلة الجزائية:

-

تمشي الجلسة:

- تم المناذاة على الملف على الساعة 10h05 - 12H50
- حيث تمت المناذاة على المنسوب لهم الانتهاك من طرف القاضي
- حيث أن القاضي تعرض للجريمة التي تمت احواله عليها أمام الدوائر المختصة وهي تهمة استغلال موظف لصفته لفائدة شخص اخر على معنى الفصل 96 من المجلة الجزائية وذلك في خصوص المدعوة سلوى مليكة
- حضر **مكلف العام بنزعات الدولة**
- لم يحضر **طاهر حاج علي** حضرت الاستاذة الحناشي وتمسكت بنتيجة الاختبار المضاف بملف القضية كما قدمت تقرير يفيد إعفائه من المسؤولية الجزائية لعديم الأهلية.
- **يوسف ناجي** لم يبلغه الاستدعاء
- حضر **علي معاوي** كما حضر محاميه الأستاذ صيد وعبر عن استعداداته للاستئناف من المحكمة
- **محمد بن علي غلالة** حضر وعبر عن استعداداته للاستئناف
- حضر **بشير بن ساسي** تمسك بما سجل عليه في جلسة فارطة
- **عبد العزيز جبالي** تمسك بتصريحاته السابقة
- لم يحضر **حافظ بالخيرية** بل حضر محاميه الأستاذ كعنيش وقدم تقرير وشهادة طبية تفيد بأنه تعرض إلى وعكة صحية بتاريخ 29 أفريل 2021 تستوجب ملازمته الفراش لمدة 10 أيام.
- لم يحضر **أحمد مسلم** وحضر محاميه الأستاذ زمزمي وطلب التأخير لإحضار منوبه نظر لوجوده فالقطن الاماراتي وقد تعذر عليه الحضور بالجلسة نظراً لغلق الحدود بسبب تفشي الوباء.
- **سلوى مليكة** لم يبلغها الاستدعاء

الاستنتاجات:

في خصوص لائحة الاتهام عدد 54 بتاريخ 28 ديسمبر 2018 موضوعها جريمة استغلال الصفة لاستخلاص فائدة لا وجه لها لنفسه وجريمة استغلال الصفة لاستخلاص فائدة لا وجه لها للغير وجريمة استغلال الصفة للإضرار بالإدارة وجريمة مخالفة الترتيب لاستخلاص فائدة لا وجه لها لنفسه وجريمة مخالفة الترتيب لاستخلاص فائدة لا وجه لها للغير وجريمة مخالفة الترتيب للإضرار بالإدارة "الى معنى الفصل 96 من المجلة الجزائية.

أفاد المتهم على معاوي أن انتداب سلوى مليكة كان الكل يعلم أنها تمت عن طريق المحاباة ودون احترام الشروط القانونية التي يجب أن تتوفر في كل مترشح حسب منصبه فكان ذلك انتدبا صوري ودون مباشرة فعلية قصد تمكينها من مداخل وامتيازات لا تستحقها.

أنكر منسوب إليه الانتهاك نظراً كونه كان يشتغل في دولة ألمانيا وقد اقتضت وظيفته على الإمضاء على جدول الأجور.

كما أنه كان أشار إلى مظاهر فساد في علاقة شركة الخطوط التونسية بشركة قرطاج إيرلاينس في خصوص بيع تذاكر الرحلات وذلك لاحتكار أسعار تذاكر الرحلات وتحقيق أرباح عن طريق الترفيع في ثمنها

كما أنه رفض التنقيص فالأجرة وذلك في علاقة مع مصلحة الجباية الألمانية وذلك للتهرب من دفعها فالقطر الألماني.

كما أنه في خصوص بطاقات الأجور فأكد منسوب إليه الانتهاك كونها تأتي له ممضاة ومختومة من الإدارة المركزية وهو ما يجعل دوره في ذلك ثانوي.

حضر محمد غلالة ولم يحضر من ينوبه نسبت إليه التهم المنصوص عليها بالفصل 96 مجلة جزائية

وادل بتصريحات دون التوقف على حضور محاميه كدوره في شركة الخطوط التونسية منذ سنة 1976 حيث كان يتولى خطة منسق رحلات ثم سنة 1979 خطة رئيس مصلحة تكوين وبعد سنوات من التجاوزات التي تعرض لها في مباشرته لعمله قدم استقالته في نوفمبر 2002 وذلك نظراً للخوف الذي كان يسيطر على المسؤولين من العائلة الحاكمة آنذاك والمحيطين بها

لأنه بمجرد اتصال هاتفه يمكن إقالة أو إهانة الموظف مهما كانت رتبته وتعطيل مساره المهني وفوضت النيابة العمومية النظر وتأخير الجلسة ال-16 سبتمبر 2021